

## مشروع قرار

**الموضوع:** الدعوة إلى إدارة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على الصعيد الوطني بشكل يركز على الضحايا

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمع في دورتها الـ 80 في هانوي (فيت نام) في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2011،

إذ تضع في اعتبارها أن حماية الأطفال تُشكّل أولوية لجميع البلدان الأعضاء،

وإذ تدرك أن الاعتداءات الجنسية على الأطفال تطل البلدان الأعضاء كافة،

وإذ تضع في اعتبارها أن هذا النوع من الاعتداءات غالباً ما يوثق ويوزع في العالم أجمع عبر شبكة الإنترنت على شكل صور وأفلام،

وإذ تسلّم بأن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال تُشكّل أدلة على ارتكاب جرائم وبأن تحليل المحققين لهذه المواد قد يفضي إلى إنقاذ الأطفال من الأذى وإلى توقيف الجناة،

وإذ تدرك أن تحديد هوية كل من الضحية والجاني يمنع المزيد من الاعتداءات ويقلص بالتالي حجم مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال المتداولة على الشبكة،

وإذ تضع في اعتبارها أن الإنتربول قد أنشأ شبكة دولية من الخبراء في مجال تبين الضحايا، وأن أعضاء هذه الشبكة يملكون المواد التي يتم ضبطها بهدف تحديد هوية الضحايا والجناة في مختلف أنحاء العالم،

وإذ تدرك أن قاعدة بيانات الإنتربول الدولية الخاصة بصور الاستغلال الجنسي للأطفال تُشكّل أداة أساسية في إطار هذه المبادرة الدولية،

وإذ تدرك أنه لا بد من مقارنة المواد التي يتم ضبطها في بلدان مختلفة باستخدام قاعدة البيانات الدولية الخاصة بصور الاستغلال الجنسي للأطفال لجمع الأدلة وتفادي ازدواجية الجهود التي تبذلها أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد العالمي،

تُشجع البلدان الأعضاء على وضع إجراءات تقضي بجمع مجمل مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال التي يتم ضبطها أو العثور عليها على أراضيها وتخزينها بشكل منهجي؛

تُشجّع البلدان الأعضاء على تشكيل أفرقة وطنية لتبين الضحايا تُعنى بتحليل مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وتحديد هوية الضحايا والجناة ضمن ولايتها القضائية؛

تحث المكاتب المركزية الوطنية ذات الصلة على أن تمنح الأفرقة الوطنية المعنية بتبين الضحايا حق الوصول إلى قاعدة البيانات الدولية الخاصة بصور الاستغلال الجنسي للأطفال واستخدامها في تحليل المواد، لتساهم بالتالي في الجهود المبذولة حالياً على الصعيد الدولي في سبيل تحديد هوية الضحايا والجناة.

اعتماد.